

اثر السياسة المالية في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق - دراسة تحليلية للمدة

2020-2004

أيه علاء الدين عبد الهادي / باحثة
أ.د. صبحي حسون / الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد

P: ISSN : 1813-6729

<http://doi.org/10.31272/JAE.44.2021.130.5>

E: ISSN : 2707-1359

مقبول للنشر بتاريخ : 2021/10/19

تاريخ أستلام البحث : 2021/9/21

المستخلص (Abstract) :

يواجه الاقتصاد العراقي الكثير من الازمات الاقتصادية ، والتي تؤثر سلباً على الاستقرار النقدي للعراق ، ويهدف البحث الى معرفة تأثير ادوات السياسة المالية في تحقيق الاستقرار النقدي ، واي من هذه الادوات ذات التأثير الاكبر في تحقيق هدف الاستقرار النقدي ، وفي سبيل تقليل الجهود المبذولة من قبل المسؤولين عن وضع السياسة المالية في سبيل تحقيق افضل النتائج وليتسنى لهم وضع الخطط المستقبلية والتي تكون ذات تأثير اكبر على الاقتصاد . وتتبع اهمية البحث من اهمية الاستقرار النقدي وما يسببه من اثار ايجابية او سلبية في الاقتصاد . يستنتج من خلال البحث بأن تأثير السياسة المالية ضعيف في الوصول الى هدف الاستقرار النقدي للعراق في ظل التقلبات والتذبذبات الحاصلة في ادوات السياسة المالية . إلا ان النفقات العامة كأداة للسياسة المالية لهم التأثير الاكبر بالمقارنة مع الادوات الاخرى للسياسة المالية في مضمار تحقيق الاستقرار النقدي .

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، ادوات السياسة المالية، الاستقرار النقدي .



مجلة الإدارة والاقتصاد
العدد 130 / كانون الاول / 2021
الصفحات : 66 - 79

* بحث مستل من رسالة ماجستير

المقدمة (Introduction) :

لقد كان للتطورات التي شهدتها العالم في النصف الأخير من القرن الماضي، وبالأخص تلك التي تتعلق بالأزمات الاقتصادية والمالية العالمية، والتي كانت ذات أثر كبير في تزايد حجم المديونية الخارجية وخدمة الدين العام والعجز في الموازنة، كما سببت اختلال ميزان المدفوعات في مختلف الدول. وان هذا كان لها دور كبير في اظهار اهمية السياسة المالية، وتغيير مفهومها، وطريقة عملها، وذلك ابتداءً من ظهور الفكر الكينزي الذي دعا إلى ضرورة تدخل الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية الكلية وتعظيم دور الدولة وذلك بفضل سياستها الاقتصادية والتي في مقدمتها السياسات المالية على وجه الخصوص، وذلك لفاعليتها في تحقيق أهداف الدولة الاقتصادية، ولذلك يهدف البحث لمعرفة تأثير السياسة المالية من خلال ادواتها على تحقيق الاستقرار النقدي في العراق وخلال مدة البحث الممتدة من (2004-2020).

أولاً- أهمية البحث (Research importance) :

ترجع أهمية البحث إلى أن الموضوع الذي يتناوله يُلقى أهمية كبيرة على السياسة المالية وادواتها ومدى تأثيرهما بالاستقرار النقدي في العراق وفي ظل التطور الاقتصادي خلال مدة البحث، وفي ظل الازمات التي يمر فيها الاقتصاد العراقي خلال هذه المدة. ويعبر عن الاستقرار النقدي بمعامل الاستقرار النقدي والذي يربط بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقد ومعدل السيولة وذلك من خلال التركيز على ادوات السياسة المالية المتمثلة ب (الإنفاق العام والإيرادات العامة والموازنة العامة). إن كل متغير كما سنرى كان له تأثير على الاستقرار النقدي، وبالتالي وجدت الحاجة لمعرفة أي من هذه المتغيرات كان أكثر تأثيراً على الاستقرار النقدي في ظل الاقتصاد العراقي. كما أن موضوع الاستقرار النقدي يعكس مدى قوة اقتصاد الدولة، من ناحية كون الدولة أكثر جذباً للاستثمار الأجنبي وذلك في حال كان معدل الاستقرار الاقتصادي بها أفضل، حيث يدل ذلك على وجود حالة من الانتعاش في الاقتصاد.

ثانياً- مشكلة البحث (Research problem) :

ان مشكلة الاستقرار النقدي من المشاكل التي تواجهها معظم دول العالم، مهما بلغت من التطور الاقتصادي، حيث قد تعجز ادوات السياسة المالية في بعض الاحيان من الوصول الى حالة الاستقرار النقدي المطلوب، او قد تكون ادوات السياسة المالية في بعض الاحيان غير كفوءة في تحقيق الاستقرار النقدي المرغوب، ومن هنا وجب البحث عن اوجه الخلل الموجودة في هذه السياسة ومعرفة المعوقات التي تحد من ادوات هذه السياسة في الوصول لحالة الاستقرار النقدي.

ثالثاً- فرضية البحث (Research Hypothesis) :

ان كل اداة من ادوات السياسة المالية تلعب دور مهم في تحقيق الاستقرار النقدي، فلذلك اذ كانت كل من ادوات السياسة المالية تتمتعان بالكفاءة العالية (اي ان المتغيرات الاقتصادية الاخرى ستستجيب لتغييراتها)، في معالجة المشاكل الاقتصادية ومنها مشكلة الاستقرار النقدي.

رابعاً- اهداف البحث (Research goals) :

يهدف البحث الى بيان مسار ادوات السياسة المالية خلال مدة البحث وتأثيرها في تحقيق الاستقرار النقدي في العراق، وبالتالي توجيه صانعي القرار في العراق لاختيار الأداة المناسبة او الادوات المناسبة من السياسة المالية والتي لها الاثر الأكبر على الاستقرار النقدي. ومعالجة مواطن الضعف او الخلل او القصور في تأثيرها بالمتغيرات الاقتصادية الكلية وتحقيق الاهداف الاقتصادية المنشودة

خامساً- حدود البحث (Research limits) :

يتخذ البحث العراق بعداً مكانياً له، اما الحدود الزمانية فقد اتخذ البحث عام(2004) وحتى عام (2020) بعداً زمانياً له.

سادساً- هيكلية البحث (Research Structure) :

تم تقسيم البحث الى مبحثين، المبحث الاول ناقش الاطار النظري والمفاهيمي لكل من السياسة المالية ومفهوم الاستقرار النقدي. اما المبحث الثاني فقد استعرض الادوات التي تخص السياسة المالية في العراق وتضمن استعراض وتحليل مؤشرات الاستقرار النقدي في العراق المتمثلة ب(معامل الاستقرار النقدي ومعدل السيولة) وتحليل التغيرات التي طرأت عليها خلال مدة البحث (2004-2020).

المبحث الاول

مفهوم وادوات ومؤشرات السياسة المالية ومؤشرات الاستقرار النقدي

اولاً: مفهوم واهمية السياسة المالية :-

يعرف بعض الاقتصاديون السياسة المالية بأنها برنامج عمل مالي تتخذه الحكومة بناء على قرارات رشيدة تضعها في بداية السنة المالية وتستخدم الإيرادات العامة والنقفاة العامة، بالإضافة الى القروض العامة وذلك

لتحقيق عدة اهداف من اهمها النهوض بالوضع الاقتصادي الوطني واشاعة الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية والعمل على تحقيق الرفاهية الاجتماعية من خلال عدة سياسات مثل سياسة الاجور والاسعار وتجنب الازمة غير المرغوب فيها من قبل المجتمع (شليق، 2012، ص 22).
ان مصطلح السياسة المالية ما هو الا اشتقاق للكلمة الفرنسية " FISC " والتي تعبر عن حافظة النقود او الخزانة (لحاج، 1999، ص 201) . و يعتبر مصطلح السياسة المالية Fiscal Policy من المصطلحات الحديثة نوعا ما حيث تم استخدامه من قبل الاقتصاديين في مطلع القرن العشرين وكان يعرف ببادئ الامر بالحقيبة التي تحمل الى البرلمان وتحتوي على الاموال الخاصة بالإنفاق الحكومي ، وبعد ذلك تطور مفهومها في شمال أوروبا على يد بعض الاقتصاديين منهم Ben Hansen, Jan Tinbergen واخرون غيرهم. ألا ان هذا المصطلح تم تطويره ايضا على يد بعض الاقتصاديين الأمريكيين منهم Alvin Hansen ,Klein , Philip , Paul Sanuelso ,Robert Solow وغيرهم.

ان السياسة المالية تعبر عن كل من المالية العامة وميزانية الدولة . ازداد استخدام هذا المصطلح بصورة اوسع وبشكل اكايمي اكثر بعد نشر كتاب " السياسة المالية ودورات الاعمال " للكاتب (Alain H. Hansen) ، وان مفهوم السياسة المالية يعكس رؤية وتطلع واهداف المجتمع الذي تمثله هذه السياسة ، وقد استهدف المجتمع سابقا سد الحاجات العامة وذلك من خلال تمويلها من موارد الموازنة العامة ، وبعد ذلك عمل الاقتصاديون على صب جل اهتماماتهم على الموازنة العامة ومبادئها و توازنها ، ولكن الحاجات العامة التي يجب اشباعها تتطلب من المسؤولين اتخاذ قرارات معينة و التي قد تسبب اثاراً متضاربة في بعض الاحيان فتسبب مشاكل منها كيفية التوفيق فيما بين هذه الاهداف المتضاربة ، وبين تلك القرارات وهنا يكمن مفهوم السياسة المالية . وبذلك تعددت مفاهيم السياسة المالية وذلك مع تطور الدور الذي تقوم به الدولة ، حيث بدأ هذا المفهوم بالتطور وبدأ بالتوسع مع تغير دور الدولة من الحياد الى التدخل والقيام بواجبات اكثر واصبحت مشاركة في النشاط الاقتصادي . وتبعاً لذلك فقد تنوعت التعاريف التي توضح مفهوم السياسة المالية نتيجة لتعدد الكُتاب الذين عبروا عن هذا المفهوم من جانب وتنوعت المضامين والمعاني التي يفسرها كل تعريف . لذلك فإن الفكر المالي يتضمن تعريفات متعددة لمفهوم السياسة المالية نذكر بعضها منها :-

- والبعض يعرف السياسة المالية بأنها " برنامج تصممه وتنفذه الحكومة وتستخدم فيه مصادرها الايرادية لتغطية برامجها الانفاقية لأحداث الازمة المرغوب فيها وتجنب الازمة غير المرغوبة والتي قد تؤثر على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي وذلك في سبيل تحقيق اهداف المجتمع " (دراز ، ١٩٨٨ ، ص ١). وتعرف أيضا " بانها ذلك الجزء من السياسة التي تتبعها الحكومة والتي تتعلق بتحقيق الايرادات للدولة من خلال الضرائب وغيرها من الطرق والوسائل " (هيكل، 1980، ص 323). وتعرف السياسة المالية ايضا بأنها " تلك الاجراءات المدروسة والسياسات والمتصل بمستوى الانفاق الحكومي من ناحية وبمستوى الايرادات التي تحصل عليها من ناحية اخرى " (A.klein,1973, p176) . كما تعرف بانها السياسة التي تستخدم ادوات المالية العامة من الايرادات العامة وبرامج الانفاق لتعمل

على تحريك متغيرات الاقتصاد الكلي والتي تتمثل بالعمالة والنتاج القومي والاستثمار والادخار وذلك في سبيل تحقيق الاهداف المرغوبة وتجنب الازمة السلبية التي تؤثر على كل من الناتج القومي والدخل بالإضافة الى مستوى العمالة وغير ذلك من المتغيرات الاقتصادية (الوادي، عزام، 2000، ص 182). وتعرف السياسة المالية ايضا بالوسيلة التي تقوم الحكومة من خلالها بتعديل مستويات الإنفاق ومعدلات الضرائب لمراقبة اقتصاد الدولة والتأثير عليه. إنها الاستراتيجية الشقيقة للسياسة النقدية التي من خلالها يؤثر المصرف المركزي على المعروض النقدي للدولة . يتم استخدام هاتين السياستين لتوجيه الأهداف الاقتصادية للبلاد . (LESLIE

<https://www.investopedia.com> (Apr 27, 2021، KRAMER

من التعريفات السابقة تؤكد الباحثة بأن جميع التعاريف السابقة تتفق بأن السياسة المالية هي الاداة التي تستخدمها الدولة لتؤثر في النشاط الاقتصادي وذلك بغية تحقيق الاهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تهدف بالوصول لها . وتنبع اهمية السياسة المالية في مختلف دول العالم لعدد من الاسباب كونها احد السياسات الاقتصادية التي تستخدم في التأثير وتوجيه النشاط الاقتصادي. وعادة ما تقترن بالسياسة الحكومية وذلك من خلال ادوات السياسة المالية المتمثلة ب (الضرائب والانفاق الحكومي والدين العام). وان هذه الادوات تؤثر بشكل كبير على متغيرات الاقتصاد الكلي فتؤثر (بالدخل القومي و بالإنتاج والعمل والاستثمار وبالأسعار) (Amadeo, 2016, pp.3).

ثانياً: ادوات السياسة المالية

تتمثل ادوات السياسة المالية ب :-

النفقات العامة :-

-1

من المعروف ان النفقات العامة تختلف من دولة الى اخرى وتختلف باختلاف الانظمة السياسية والاقتصادية القائمة . ويمكن تعريفها بأنها المصاريف التي يقوم بها شخص معنوي عام بهدف تحقيق المنفعة العامة . (احمد

، (1013، ص: 116). و تختلف تقسيمات النفقات العامة بين دولة واخرى وذلك تبعاً لحاجة كل دولة وتبعاً لظروفها التاريخية وتبعاً لدرجة تطورها ومن الممكن تقسيمها الى نفقات جارية ونفقات استثمارية .
الآثار الاقتصادية للنفقات العامة :- ان الانفاق العام يؤثر على النشاط الاقتصادي للمجتمع كله و نذكر اهم هذه الآثار على النحو التالي : (الخير ،2014،ص:41)

1- اثر الانفاق على الناتج والاستثمار : ان الزيادة التي تحصل في الانفاق الاستثماري (الانفاق على انشاء السدود والطرق والمباني ... الخ) يسبب زيادة في القدرة الانتاجية وبالتالي هذا سيزيد الاستهلاك بصورة غير مباشرة ، مما يسبب زيادة في الانتاج وزيادة بالاستثمار الخاص وبذلك يزداد حجم الاستخدام (العمالة) ويسبب التوسع بالاستهلاك وهكذا ...

اما زيادة الانفاق الاستهلاكي (جميع ما تنفقه الدولة على التعليم والتأمين الاجتماعي والصحة والاسكان ... الخ) فإنه يسبب ايضا زيادة في مستويات الاستهلاك للمواطنين ويؤدي الى زيادة الاستثمار والانتاج . ومن الجدير بالذكر ان كل ذلك يتوقف على درجة مرونة الجهاز الانتاجي فكلما كانت المرونة عالية للجهاز الانتاجي كلما كان الاثر ايجابيا وبالعكس . الانفاق العام يؤثر ايضا في تنقل بعض مواد الانتاج فالحكومة تستطيع بواسطة سياستها الانفاقية ان توجه الانتاج من فرع الى اخر او من منطقة الى منطقة اخرى اذا رأت انه من الانسب مثلا زيادة انتاج المنتجات الصوفية وتقليل انتاج الصناعات القطنية فأنها تعمل على تقديم الاعانات للإنتاج الاول وتفرض الضرائب على الثانية وبذلك تنتقل موارد الانتاج من الصناعات الصوفية الى الصناعات القطنية والامثلة كثيرة .

2- اثر الانفاق على الادخار والعمالة : ان زيادة الانفاق الحكومي على الرعاية الصحية والتعليم ... الخ ، سيزيد من كفاءة الافراد على العمل وهذا سيزيد من دخلهم وبالتالي زيادة مقدرتهم على الادخار ، بالإضافة الى ذلك فإن المستثمرين اذا توقعوا حصول توسع من قبل الدولة في الانفاق فإن ذلك يعد حافزا لهم لزيادة انتاجهم ، وبالأخص ان توقعوا ان هذا الانفاق يعود لهم بالنفع المادي ، مثل حصولهم على الاعانات .بالإضافة الى ذلك فإن الافراد اذا اطمئنوا بأن الدولة ستمنحهم الاعانات في حال عجزهم عن العمل فإنه سيزيد من رغبتهم في العمل ، ولا شك من ان تأمين المستقبل من خلال الرواتب التقاعدية والضمان الاجتماعي واعانات البطالة ، سيساعد الفرد على العمل والادخار .

3- اثر الانفاق على توزيع الدخل :ان تأثير النفقات على اعادة توزيع الدخل يمكن ان نراها من خلال الانفاق على الخدمات العامة والتي تستفيد منها الطبقة المتوسطة وذات الدخل المحدود ، مثل الانفاق على دور العجزة والانفاق على العدالة والجيش والعلم ... الخ ، حيث يمول هذا الانفاق عادة من قبل الاغنياء اكثر من الفقراء من خلال مبدأ الضريبة التصاعدية (الخير ، مرجع سابق الذكر ، ص: 45) .

2- الإيرادات العامة :-

وتتمثل بمجموع الاموال التي تحصل عليها الحكومة سواء كان بصفتها السيادية او انشطتها او املاكها او من مصادر اخرى كالفروض الداخلية او الخارجية ، وذلك في سبيل تغطية الانفاق العام وذلك خلال مدة زمنية معينة في سبيل الوصول الى تحقيق الاهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية ومن هنا يتضح ان الإيرادات العامة متعددة ومتنوعة وأهمها :- (عيسى، 2011 ، ص: 110)

1- **ايرادات الدولة من املاكها :-** ان الدولة تحصل على جزء من ايراداتها من دخل ممتلكاتها ،حيث تقسم ممتلكات الدولة الى قسمين (املاك عامة ، املاك خاصة) ويقصد بهما :

الاملاك العامة : وهي الممتلكات التي تكون ملك للدولة والتي تخضع لسلطتها وتكون مخصصة للاستعمال من قبل الجميع ويكون غرضها المنفعة العامة ومن امثلتها الشوارع ، الاماكن العامة ، الشواطئ وغيرها وان هذه الاملاك في الاغلب لا تدر ايرادات للدولة .

الاملاك الخاصة : فتمثل الممتلكات التي تكون ملكاً للدولة بصورة خاصة تشابه ملكية الافراد حيث تتولى الدولة استثمارها وادارتها كالأفراد تماما ومن امثلتها المناجم والاراضي الزراعية والمصانع والادارات المالية (السندات والاسهم) وغيرها من الممتلكات الثابتة او المنقولة ، وان هذه الاملاك في الاغلب تكون تدر وارادات للدولة في حال استثمارها .

2- **الضرائب :-** وهي اقتطاع نقدي الزامي يتحمله المكفون بصورة نهائية وبدون مقابل ، وان الضريبة اداة مالية تقوم الدولة باللجوء اليها من اجل تغطية النفقات العامة في سبيل تحقيق اهدافها على مقتضى ايدولوجيتها . (ابدجمان ، 2009 ، ص:65)

3- **القروض العامة :-** وهي مبالغ نقدية تقترضها الدولة او احدى هيئاتها العامة من الافراد او من الهيئات العامة الوطنية او الاجنبية او من الهيئات الخاصة او المؤسسات الدولية ، مع التزام الدولة برد هذه المبالغ المقرضة بالإضافة الى فوائدها وذلك طبقا لشروط هذه القروض .(خصاونة ، 1999 ، ص:120) .

4- **الرسوم :-** تعتبر الرسوم من اقدم المصادر لتحقيق الإيرادات العامة ، ويمكن ان تعرف على انها مبلغ مالي يدفعه الفرد الى الدولة او لأية سلطة عامة بصورة اجبارية مقابل الانتفاع بخدمة معينة تقوم الدولة بتأديتها ، ويترتب عليها نفع خاص بالإضافة الى النفع العام . (يزيد، 2008،ص:40) .

3- **الموازنة العامة :-**

هي الاداة المنظمة للوسائل التي تمكن الدولة من تحقيق الإيرادات العامة التي تحتاجها لتمويل النفقات العامة ، والتي تلتزم بها خلال مدة زمنية محددة . الموازنة العامة تعتبر الخطة المالية السنوية التي يتم اعدادها في ضوء الاختيارات الاقتصادية و السياسية للسلطات العامة ، وتضمن الموازنة تخصيص موارد معينة في استخدامات معينة على النحو الذي يكفل تحقيق اشباع ممكن للحاجات العامة خلال المدة المقبلة (الهادي، 2013،ص:50) .

عجز وفائض الموازنة العامة :- ليس هنالك اختلاف بين موازنة الدولة و موازنة اي فرد ، فإذا كان الفرد يحصل على دخل من خلال عمله وخدمات عوامل الانتاج التي يمتلكها ويقوم بشراء الخدمات والسلع ، وبالمقابل تحصل الدولة على العديد من الإيرادات من اهمها إيرادات الضرائب المختلفة وتنفق الدولة من هذا الدخل على اوجه الانفاق المختلفة ، فإذا تعادل الانفاق العام مع الإيرادات خلال المدة المحددة (عام) فيقال ان الموازنة في حالة توازن ، اما اذا كان الانفاق اعلى من مجموع الإيرادات فإن الموازنة في حالة عجز ، والعكس في حال كانت الإيرادات اعلى من الانفاق العام فإن الموازنة حققت فائضاً، هنا قد يتساءل البعض عن طريقة حصول الحكومة على الاموال في سبيل تغطية العجز في الموازنة ، كذلك عن الاموال الزائدة في حال حدوث فائض في الموازنة العامة ، ان الاجابة تتلخص في ان حالة العجز في الموازنة يمثل صافي متطلبات الدولة من القروض ، اي ان حالة العجز في الموازنة يتم تلافياها من خالا الاقتراض ، اما حالة الفائض فتتمثل مدخلات للدولة لسداد الديون . تعتبر حالة العجز في الموازنة احد السمات الاساسية في اقتصاديات اغلب دول العالم، ويتوقف اثر العجز في الموازنة العامة على اساس تمويله ، حيث تستخدم الدول اسلوبين اساسيين لتمويل عجز الموازنة وهما: (محمد ، 2000 ، ص: 70)

أ- الاقتراض المحلي من المشروعات او من الافراد . ب- الاقتراض من المصرف المركزي .

ثالثاً: مفهوم الاستقرار النقدي وقياسه:-

كان للكساد الكبير في الثلاثينيات تأثير عميق على كل من التفكير الاقتصادي والسياسي. اتضح أن عواقب هذا الحدث كانت ذات تأثير كبير بحيث ظهر إجماع واسع على أن تبذل الحكومات قصارى جهدها لمنع حدوث مثل هذه الكوارث مرة أخرى. ولكن حتى أبعد من هذه الحالة المتطرفة ، أي الكساد العظيم، هناك اتفاق عام على أن البيئة الاقتصادية المستقرة والتي يمكن التنبؤ بها تساهم بشكل كبير في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. على المدى القصير ، يفضل الافراد الاستقرار الاقتصادي مع استمرار العمل والدخل المستقر ، مما يسمح لهم بالحفاظ على استهلاك مستقر بمرور الوقت.

على المدى الطويل ، يمكن للتقلبات الاقتصادية أن تقلل من النمو ، على سبيل المثال عن طريق زيادة مخاطر الاستثمارات. قد يكون للبيئة الاقتصادية شديدة التقلب أيضاً تأثير سلبي على مجالات التعليم والمسارات الوظيفية. باختصار ، من خلال الحفاظ على بيئة مستقرة للاقتصاد الكلي ، يمكن للسياسة الاقتصادية أن تساهم في النمو الاقتصادي والرفاهية. <https://www.ecb.europa>.

1- مفهوم الاستقرار النقدي

تعتبر الكتلة النقدية شريان الحياة الاقتصادية وذلك بسبب الدور الفعال الذي تلعبه في تسوية المدفوعات الاجنبية و المحلية لذلك وجب على السلطة النقدية أن تعمل على التحكم فيها بما يتلاءم والاقتصاد وبذلك يقوم المصرف المركزي بإصدار النقود القانونية التي عليه حيازتها بمقابلات تغطي القاعدة النقدية المصدرة و يطلق عليها مقابلات الكتلة النقدية ، و أن هنالك العديد من الواجه التي يمكن من خلالها ان نرى اهمية دور النقود في الاقتصاد ، وأن واحدة من هذه الواجه المهمة هي العلاقة بين الدخل النقدي والمعروض النقدي وهذه العلاقة تعرف بسرعة دوران النقود، وبالإضافة الى ان الاستقرار النقدي يعبر عن حالة الاستقرار في الأسعار عبر المكان و الزمان وذلك في إطار يعنى بسيادة حرية الأسواق ، و ذلك يعني أن يكون هنالك تناسب ثابت بين الكتلة النقدية والنتاج المحلي فإن كل زيادة أو نقصان في الكتلة النقدية يجب أن تقابلها زيادة أو نقصان مماثلة في الناتج المحلي (صبرينة بن عبدة ، كريمة سليم ، 2016، ص: 22) . ان الاستقرار النقدي هو مرادف لاستقرار الاسعار ويثير الاستقرار النقدي الى مستوى اسعار مستقرة او مستوى منخفض من التضخم وليس الى اسعار فردية مستقرة، وليس هناك شكاً في ان تغيير الاسعار النسبية يلعب دوراً حاسماً ومفيداً في التكيف الاقتصادي واتخاذ القرارات من قبل الجهات الفاعلة الفردية سواء كانت شركات او اسر ،يمكن ان يرتبط جزءاً من تكاليف التضخم بحقيقة ان اشارات الاسعار النسبية هذه سوف تتلاشى اكثر فاكثراً كلما ارتفعت معدلات التضخم .-139 (Blinder, fed of Kansas City Economic Review, 1999,4 th quarter , 139). ويمكن القول ان الاستقرار النقدي يعد ضرورة اساسية لتسيير اي نشاط اقتصادي ،وذلك من خلال

المناهج والسبل الرئيسية والتي من شأنها ان تحدد للكيان الاقتصادي اساسا لمعالجة المشاكل المهددة للاستقرار النقدي والتي تتلخص في عدد من الاختلالات مثل التضخم المفرط بالإضافة الى التذبذب وعدم الاستقرار في اسعار الفائدة واسعار الصرف وبالإضافة الى ميزان المدفوعات (صبرينة بن عبدة ، كريمة سليم ، مصدر سابق ، ص: 22). ويعرف الاستقرار النقدي بأنه المستوى العام للأسعار والاستقرار بسعر صرف الدينار وتوفير هيكل اسعار فائدة ملائم . يعد الاستقرار النقدي من احد اهم اركان البيئة التي تجذب الاستثمارات سواء كانت محلية ام اجنبية ، وان هذه الاستثمارات تعد المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي ، وبهذا يعتبر الدور الذي يلعبه المصرف المركزي في النمو دورا غير مباشر.(اميمة طوقان ، 2005 ، ص : 4). كذلك يعرف الاستقرار النقدي بأهمية توفير بيئة نقدية مستقرة للنشاط الاقتصادي من خلال تفعيل سياسة نقدية صارمة ، وحصر الاطار العام لعمل المصرف المركزي وصلاحيته . (سعيدان عمر، 2009 ، ص:106) ، وهو نابع من هدف استقرار الاسعار حيث يجب ان تعمل السياسة النقدية الى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي اي تعمل على التحكم في كمية النقود بما يتناسب مع مستوى النشاط الاقتصادي والابتعاد عن حدوث ازمات اقتصادية ، حيث ان العمل على تحقيق الاستقرار النقدي يؤدي الى تحقيق استقرار اقتصادي عام . (عبد المطلب عبد الحميد ، 2010 ، ص: 275) . كما يعبر الاستقرار النقدي عن استقرار في الأسعار مثل (أسعار الفائدة وأسعار المنتجات وأسعار الصرف) عبر المكان و الزمان وذلك في إطار سيادة حرية الأسواق وهذا يعني أن يكون هناك تناسب ثابت بين الناتج الوطني و الكتلة النقدية فكل زيادة أو نقصان في الكتلة النقدية لا يقابلها زيادة أو نقصان مماثلة في الناتج الوطني سوف تخل من هذا الاستقرار، وكل ما من شأنه أن يخل بهذا الاستقرار يعتبر قوة اختلاليه . (الشراع رحيم، 2017، ص: 23) .

2- مؤشرات الاستقرار النقدي

في هذا البحث سنناقش مؤشرين من اهم مؤشرات الاستقرار النقدي وهما:-
أ- معامل الاستقرار النقدي : وهو مقياس كمي ناتج من تحليلات كمية النقود المعروضة بغرض تحقيق الاهداف الاقتصادية ، حيث يتم قياس ابعاد عملية الاستقرار النقدي من خلال هذا المعامل وبالتالي نستطيع الحكم على مستوى الاستقرار الاقتصادي . وهذا المقياس يعتمد على المعروض النقدي وتطوره ليحبر عن التطور الحاصل في وسائل الدفع في الاقتصاد بالإضافة الى الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي وتطوره ليحبر عن مقدار المعاملات التي تحدث في المجتمع (صلاح محمود حسين ، 1988 ، ص: 169-170) ومن الممكن توضيح هذا المقياس بطريقة مبسطة على وفق الصيغة الآتية :-

$$B = \frac{\Delta M \setminus M}{\Delta Y \setminus Y}$$

حيث ان: B تمثل معامل الاستقرار النقدي ، وان $\frac{\Delta M}{M}$ تمثل معدل التغير في كمية وسائل الدفع ، وان $\frac{\Delta Y}{Y}$ تمثل معدل التغير في الناتج المحلي الاجمالي .

ان قيمة المعامل تدل على مستوى الاستقرار النقدي داخل الاقتصاد وان هذه القيمة تؤشر الى ثلاث مستويات وهي :-

- اذا كانت قيمة المعامل مساوية للواحد الصحيح فهذا يشير الى وجود استقرار نقدي

$$B = \frac{\Delta M \setminus M}{\Delta Y \setminus Y} = 1$$

- اما اذا كانت قيمة المعامل اكبر من الواحد فأن هذا يدل على انعدام الاستقرار النقدي مع وجود (ضغوط تضخمية).

$$B = \frac{\Delta M \setminus M}{\Delta Y \setminus Y} > 1$$

- وفي حالة كون قيمة المعامل اصغر من الواحد فهذه الحالة ايضا تدل على انعدام الاستقرار النقدي مع وجود (ضغوط انكماشية).

$$B = \frac{\Delta M \setminus M}{\Delta Y \setminus Y} < 1$$

يتضح من خلال معامل الاستقرار النقدي انه في حالة تساوي معدل التغير في كمية وسائل الدفع مع معدل التغير في اجمالي الناتج القومي الحقيقي وتتحقق حالة من الاستقرار النقدي وتكون الاسعار مستقرة ولا وجود للتضخم او الكساد ، اما في حالة ازدياد وسائل الدفع عن حجم المعاملات (الناتج) فأن هذا سيسبب ضهور الضغوط التضخمية ويحدث حالة من الاختلال النقدي داخل الاقتصاد ، وبالعكس عندما يحدث انخفاض في كمية وسائل الدفع عن حجم المعاملات ستظهر حالات الكساد وتتنخفض الاسعار وستظهر البطالة تدريجيا وبذلك

ستتعد حالة الاستقرار النقدي والتي هي الركن الاساسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي . (احسان جبر عاشور ، 2013 ، ص:14-15).

ب - السيولة العامة : يختلف تحديد مفهوم السيولة العامة في الاقتصاد وذلك تبعاً لدرجة تطور ونمو الجهاز المصرفي لذلك الاقتصاد ، حيث يعود الاطار المفاهيمي للسيولة العامة الى منهج راد كليف (Radcliffe) ووفقاً له لقد عرفت السيولة العامة على انها تعبر عن وضع السيولة الكلية الاجمالية للاقتصاد وهي عامل مهم ومؤثر في قرارات الانفاق على السلع والخدمات وتمثل السيولة العامة مركز ميكانيكية السياسة النقدية ، اما المعنى الاقتصادي للسيولة العامة هو النسبية لتحويل المستثمرين لأوراقهم المالية الى نقود، اي درجة المرونة التي تتحول بها اصول معينة الى نقود .

اما المفوضية الاوربية للشؤون الاقتصادية والمالية فقد عرفت السيولة العامة على انها "مصطلح يستخدم في علم الاقتصاد والمال لوصف سهولة الحصول على النقود فإذا كان بإمكان الشركات والافراد في اقتصاد معين الحصول على الاموال التي يحتاجون اليها لأغراض الاستهلاك والاستثمار فإن ذلك يؤدي الى رفع مستوى النشاط الاقتصادي " (سامي خليل ، 1983 ، ص: 677-679). عرفت السيولة العامة أيضاً على انها عرض النقد بالمفهوم الاوسع (اي عرض النقد على نهج كيرلي وشو²) ، مضافاً اليه ما تملكه الوحدات الاقتصادية غير المصرفية من الاصول المالية الاخرى مثل سندات الادخار والودائع الحكومية و الاوراق التجارية والاوراق المالية والسندات العامة التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة والمصارف العقارية (Shapiro,1982,p172-173) ان مكونات السيولة العامة ودرجاتها يمكن ان تلخص بان النقود القانونية تعد هي اعلى درجات السيولة لما يترتب عليه من قبول عام في المعاملات الاقتصادية كافة وامكانية ان تتحول الى سلع وخدمات وقوة الزامها القانوني في سداد الدين ، وليس هناك حق للدائنين في عدم قبولها لما لها من قوة ابراء قانونية ، بالإضافة الى خصائصها المتمثلة بالعمومية والالزام والشمول (خليل ، 1989 ، ص: 45-46) ، والتي ترتبط بالوظائف المتعددة للنقود بوصفها وسيلة المبادلة ومقياس ومخزن للقيم ووحدة حساب واداة للدفع المؤجل (عجمية ، شبيحة ، 1982، ص:207)، لذلك نجد ان النقود على قمة الاصول السائلة ومن ثم تأتي الاصول الاخرى كل حسب درجة سيولتها وعدم المخاطرة في تحويل قيمتها الرأسمالية الى نقود دون خسائر (رزق ، 2008-2009 ، ص:32) .

المبحث الثاني

مسار ادوات السياسة المالية ومؤشرات الاستقرار النقدي

اولاً : مسار ادوات السياسة المالية

تمثل السياسة المالية احد العوامل الاساسية في الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي واستدامته ، من خلال قدرتها على ضبط معدلات التضخم من ناحية والبطالة من ناحية أخرى . هذا بفضل الأدوات المتاحة لها . ومن المبحث السابق الذكر علمنا بأن اهم ادوات السياسة المالية هي : النفقات العامة والايادات العامة والموازنة العامة وفيما يلي استعراض للتغيرات التي حدثت لهذه الادوات في العراق للمدة من (2004-2020).

الجدول (1): ادوات السياسة المالية في العراق للمدة من (2004-2020)

السنوات	النفقات العامة (مليار دينار)	معدل نمو النفقات العامة %	الايادات العامة (مليار دينار)	معدل نمو الايادات العامة %	رصيد الموازنة العامة (مليار دينار)	معدل نمو الموازنة العامة %
2004	33,394	1	32,989	1	-406	1
2005	35,996	8	40,436	23	4,439	-1195
2006	50,966	42	49,056	21	-1,910	-143
2007	39,308	-23	54,965	12	15,657	-920
2008	67,277	71	80,641	47	13,364	-15
2009	55,590	-17	55,244	-31	-346	-103
2010	64,352	16	69,521	26	5,169	-1593
2011	69,640	8	99,999	44	30,359	487

¹ - (Radcliffe) : تقرير لجنة عمل النظام النقدي (المعروف باسم تقرير رادكليف) هو تقرير نُشر عام 1959 حول السياسة النقدية وطريقة عمل مصرف إنجلترا . سميت على اسم رئيسها ، سيريل رادكليف ، 1st Viscount Radcliffe. بدأ التقرير في جمع الأدلة في عام 1957 وكان نتيجة عدم الرضا عن طريقة عمل السياسة النقدية في الخمسينيات. لا تزال حتى اليوم وثيقة مرجعية مهمة عن مصرف إنجلترا.

² - يقدم المجلد الأخير لكيرلي وشو نظرية عن دور المؤسسات المالية في الاقتصاد المتنامي . يُفترض فيها وجود عالم كلاسيكي جديد تكون فيه الأسعار مرنة ، والعمالة ممتلئة ، ووه المال غائب .

-52	14,678	20	119,817	51	105,140	2012
-136	-5,287	-5	113,840	13	119,128	2013
53	-8,087	-7	105,387	-5	113,474	2014
-50	-4,007	-37	66,391	-38	70,398	2015
216	-12,658	-18	54,409	-5	67,067	2016
-128	3,521	45	79,011	13	75,490	2017
206	10,770	16	91,644	7	80,873	2018
-139	-4,157	17	107,567	38	111,724	2019
210	-12,883	-41	63,200	-32	76,082	2020

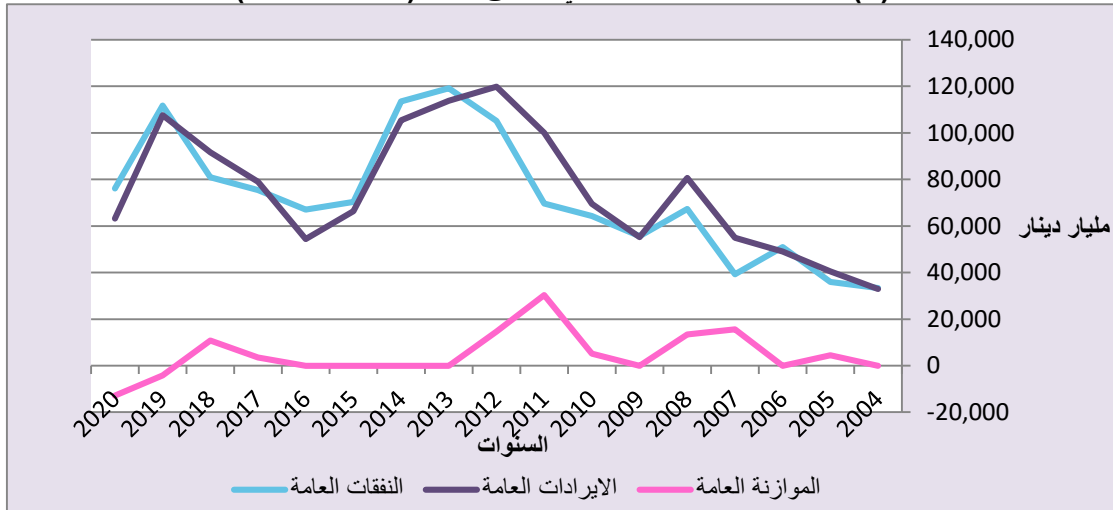
المصدر : الجدول اعلاه من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الاتية :
- وزارة المالية ، قسم الموازنة ، الموازنة العامة للعراق ، سنوات متفرقة .
- المصرف المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية السنوية ، سنوات متفرقة .

نلاحظ من الجدول السابق ان مجمل نفقات الدولة كانت في حالة ارتفاع خلال مدة البحث على الرغم من التذبذبات التي حصلت بين ارتفاع وانخفاض في بعض السنوات ولكن بصورة عامة فإن النفقات العامة كانت في حالة ارتفاع ، ففي عام (2004) بلغت النفقات العامة (33,394) مليار ديناراً والتي تم تمويلها من الإيرادات النفطية ، وتم تخصيص هذه النفقات في تمويل استيرادات الوزارات كذلك استخدمت في اعمار المناطق مثل النجف والفلوجة وتعويض المتضررين بالإضافة الى المبالغ التي تم سحبها لحساب المفوضية العليا للانتخابات ، وبالإضافة الى المبالغ التي خصصت لتمويل بعض مشاريع الكهرباء والصحة ... الخ . استمرت النفقات العامة بالارتفاع الى ان بلغت (67,277) مليار ديناراً في عام (2008) وسجلت اعلى معدل نمو لها وهو (71%) وبالطبع كانت معظم هذه النفقات تمول من الإيرادات النفطية في حين كانت الإيرادات غير النفطية تعاني من الانخفاض في تلك المدة والتي لا تغطي الا جزءاً بسيطاً من النفقات العامة . استمرت النفقات العامة بالتذبذب بين ارتفاع وانخفاض حتى عام (2013) حيث بلغت النفقات العامة اعلى مستوى لها خلال مدة البحث اذ بلغت (119,128) مليار ديناراً ، وبمعدل نمو بلغ (13%). اما في عام (2014) كانت النفقات العامة في طريقها للانخفاض اكثر ، حيث ان الانخفاض في النفقات العامة كان بسبب عدم اقرار موازنة عام (2014) مما حدى بوزارة المالية بالتقييد بالصرف من المصاريف الفعلية لكل شهر . ارتفع الانفاق العام في عام (2017) بنسبة (13%) ليبلغ (75,490) مليار ديناراً ، مقارنة بالعام السابق ويعزى هذا الارتفاع الى ارتفاع اغلب مكونات الانفاق لاسيما النفقات الرأسمالية والمستلزمات الخدمية والمستلزمات السلعية وباقي ابواب الصرف بنسب متفاوتة . واستمر الانفاق العام بالارتفاع للسنوات التالية حتى عام (2019) حيث بلغ (111,724) مليار ديناراً وسجلت معدل نمو بلغ (38%). وفي عام (2020) انخفضت النفقات العامة بنسبة (32%) . اما فيما يخص الإيرادات العامة والتي تشكل الاساس الذي يتم الارتكاز عليه لتمويل النفقات العامة التي تؤدها الدولة من خلال نشاطاتها المالية ، وبما يلائم الاهداف التي تسعى الى تحقيقها من خلال سياساتها المالية . فيلاحظ من الجدول السابق التغيرات التي حصلت في الإيرادات العامة للدولة خلال المدة الزمنية المحددة للبحث . في عام (2004) بلغت الإيرادات العامة للدولة ما يقارب (32,989) مليار ديناراً وكان مصدرها الاساسي هو الإيراد النفطي ، استمرت الإيرادات العامة بالارتفاع في السنوات الاربعة التالية وهذه الزيادة كانت تمول بالغالب من الإيرادات النفطية ففي عام (2008) كانت الإيرادات النفطية تمثل (96%) من اجمالي الإيرادات العامة ، وما يترتب على ذلك من مخاطر نتيجة الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية ، مثل المخاطر الناجمة عن التقلبات الحاصلة في اسعار النفط على المستوى الدولي . في حين كانت العوائد غير النفطية تعاني من انخفاض كبير في حصيلتها بشكل لا يتناسب مع التوجه نحو ايجاد مصادر تمويلية اخرى تخفف العبء في عجز الموازنة المتأني من التزايد المتصاعد في النفقات العامة . (النشرة الاحصائية السنوية للمصرف المركزي العراقي لعام 2008).

سجلت الإيرادات العامة في عام (2009) انخفاضا بلغت نسبته (31%-) قياسا بعام (2008) حيث بلغت (55,244) مليار ديناراً ، ارتفعت الإيرادات العامة حتى بلغت (119,817) مليار ديناراً وهو اعلى مستوى لها خلال مدة البحث وذلك في عام (2012) محققاً بذلك معدل نمو بلغ (20%) نتيجة لزيادة الإيرادات النفطية حيث بلغ معدل سعر برميل النفط (107) دولار في هذا العام . سجلت الإيرادات العامة الفعلية خلال عام (2017) ارتفاعاً بنسبة (45%) عن عام (2016) لتصل الى (79,011) مليار ديناراً ، واستمرت الإيرادات العامة بالارتفاع حتى بلغت (107,567) مليار ديناراً في عام (2019) وبمعدل نمو بلغ (17%) ، وفي عام

(2020) عانت الإيرادات العامة من انخفاض كبير حيث بلغت الإيرادات العامة (63,200) ويعود السبب الى الازمة الاقتصادية التي مر بها البلد بسبب جائحة كورونا وانخفاض اسعار النفط خلال هذا العام . اما فيما يخص الموازنة العامة للدولة والتي تعد من أهم أدوات التخطيط المالي وذلك لأنها الأداة الأساسية التي تحدد أهداف الحكومة وبرامجها وسياساتها و كيفية استغلال الموارد وتوزيعها ، فهي خطة مالية تتضمن الأهداف و السياسات التي تسعى الدولة إلى تحقيقها . فيوضح الجدول السابق هيكل الموازنة العامة للعراق خلال مدة البحث والتي يلاحظ وجود (8) سنوات عانت فيها الموازنة من العجز بسبب الإيرادات العامة العاجزة عن سد الاحتياج العام من النفقات العامة خلال هذه المدة . ويلاحظ التغيرات التي حصلت في الموازنة العامة للدولة خلال المدة الزمنية المحددة للبحث بسبب الفروقات الحاصلة بين الإيرادات العامة للدولة ونفقاتها ، حيث عانى الاقتصاد العراقي من التدهور طيلة المدة المنصرمة بسبب السياسات الاقتصادية غير الرشيدة التي اتسمت بها تلك المدة مضافا لها الازمات الاقتصادية المتعاقبة التي عاشها الاقتصاد والتي كانت من افرازات الحروب والحصار الاقتصادي الامر الذي انعكس على الموارد الاقتصادية والتي انفقت في مجالات لا مبرر لها. في عام (2004) كانت الموازنة العامة في حالة عجز مقداره (406 -) مليار ديناراً اما في العام التالي فقد حققت فائض مقداره (4,439) مليار دينار وبمعدل نمو (-1195%) ، استمرت حالة التذبذب في رصيد الموازنة في السنوات التالية . في عام (2011) سجلت الموازنة اعلى رصيد لها حيث بلغ (30,359) مليار ديناراً ، فقد بلغ معدل النمو في هذا العام (489%) ، وعاد رصيد الموازنة للانخفاض في السنوات التالية لتحقيق اقل قيمة لها خلال فتره البحث في عام (2016) حيث سجلت عجزا مقداره (12,658) مليار ديناراً ، وبمعدل نمو بلغ (216%) ، حيث كان لتراجع اسعار النفط في الاسواق العالمية تداعيات كبيرة على الموازنة العامة للدولة وهذا ما اسهم بزيادة نسبة العجز في الموازنة العامة وتفاقم مواطن الضعف والاختلالات في هيكل الموازنة بسبب الاعتماد شبه الكامل على عوائد تصدير النفط فضلا عن الضغوطات الناجمة عن زيادة الانفاق العسكري وكلفة التعامل مع الازمة الانسانية التي تسبب بها تنظيم داعش . في عام (2017) حيث بدأت الموازنة العامة بتسجيل حالة من التحسن ، حيث سجلت الموازنة العامة في هذا العام فائضا ماليا مقداره (3,521) مليار ديناراً ، و في عام (2019) سجلت الموازنة العامة عجزا مقداره (-4,157) مليار ديناراً وذلك بسبب الزيادة الحاصلة في النفقات العامة يقابلها زيادة غير كافية في الإيرادات العامة . وفي العام التالي زاد عجز الموازنة حتى بلغ (-12,883)، والشكل التالي يبين التذبذبات الحاصلة في أدوات السياسة المالية للعراق.

الشكل (1) : أدوات السياسة المالية في العراق للمدة (2020 - 2004)



المصدر: الشكل اعلاه من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الموجودة في الجدول (1)

ثانياً : تأثير أدوات السياسة المالية على الاستقرار النقدي :-

في الجدول (2) يمكن ملاحظة النمو الحاصل في عرض النقد (كمية النقود) بشقيها (M1 - M2) ومقارنتها بمعدل النمو الحاصل للنتائج المحلي الاجمالي ، وهذا يدل على ان الاقتصاد العراقي يسجل ارتفاعا كبيرا بحجم وسائل الدفع ، حيث يلاحظ ان معدل النمو لعرض النقد يسجل حالة من النمو طيلة مدة البحث وهذا الامر يدل على وجود حالة من الفائض النقدي . ان زيادة في حجم وسائل الدفع بمقدار يتجاوز الامكانيات المحلية في توفير الخدمات والسلع يجعل الاتجاهات السعيرية في حالة تصاعد خطير وبالتالي حدوث حالة عدم الاستقرار النقدي .

1-

تأثير النفقات العامة في الاستقرار النقدي

يتضح من خلال البيانات التي ذكرت في الجدول (2) ان معامل الاستقرار النقدي بنوعيه كان متأثراً بصورة معاكسة في اغلب الاحيان للتغيرات التي تحصل في النفقات العامة ، فمثلا في عام (2004) كانت النفقات العامة منخفضة نسبياً ، وبالتالي كان معامل الاستقرار النقدي عاليا اي كان هناك ضغوط تضخمية ، وفي السنوات التالية بدأت النفقات العامة بالارتفاع التدريجي يقابله انخفاض بقيمة معامل الاستقرار النقدي ، ففي عام (2006) سجلت النفقات العامة ارتفاعا ملحوظاً وبالتالي فقد كان معامل الاستقرار النقدي ينخفض مسجلا (0.65%). وفي عام (2016) كانت النفقات العامة في حالة انخفاض ولكن معامل الاستقرار النقدي انخفض بصورة كبيرة مبتعدا عن حالة الاستقرار ومسجلاً ضغوطاً انكماشية . واستمر معامل الاستقرار النقدي بالتذبذب في المدة التالية بين ارتفاع وانخفاض ، متأثراً بالانخفاض الحاصل في النفقات العامة فكلما ازدادت النفقات العامة كلما اقترب معامل الاستقرار النقدي من حالة التضخم . والعكس صحيح فكلما انخفضت النفقات العامة كان معامل الاستقرار النقدي في حالة عدم استقرار مسجلاً (ضغوطاً تضخمية او ضغوطاً انكماشية) . اما العلاقة بين النفقات العامة ومعدل السيولة كانت ايضا علاقة عكسية في اغلب الاحيان كما في الجدول التالي، فمثلا كانت النفقات العامة في السنوات الاولى من البحث منخفضة نسبياً وبالتالي فقد سجل معدل السيولة في حالة ارتفاع ، وكان بعيداً عن حالة الاستقرار ، وفي السنوات التالية عندما بدأت النفقات العامة ترتفع بدأ معدل السيولة بالانخفاض مقترباً من حالة الاستقرار ففي عام (2011) سجل معدل السيولة (30%) وهي المدة الوحيدة التي سجل فيها معدل السيولة نسبة معيارية خلال سنوات البحث ، وبعد ذلك بدأ معدل السيولة بالانخفاض مسجلاً ضغوطاً انكماشية بسبب الارتفاع الحاصل في النفقات العامة ، واستمر معدل السيولة بالارتفاع والانخفاض في السنوات التالية ، اما في عام (2020) فقد سجل معدل السيولة ارتفاعاً كبيراً ، على الرغم من الانخفاض الكبير الحاصل في النفقات العامة . وفي الشكل التالي توضيح للتغيرات التي حصلت لكل من النفقات العامة ومعدل السيولة خلال المدة (2004-2020) .

2-

تأثير الإيرادات العامة في الاستقرار النقدي

من خلال الجدول التالي تم استعراض كل من الإيرادات العامة و الاستقرار النقدي بنوعيه، ومن خلال البيانات الخاصة بكل واحدة منهن، نلاحظ في عام (2004) كان معامل الاستقرار النقدي بنوعيه يسجل ارتفاعاً (ضغوط تضخمية) ويقابله إيرادات منخفضة نسبياً ، في العام التالي سجل معامل الاستقرار النقدي انخفاضاً مسجلاً ضغوطاً انكماشية في الوقت الذي كانت فيه الإيرادات العامة في حالة ارتفاع ، وهكذا الحال في السنوات التالية ففي عام (2012) كانت الإيرادات العامة في اعلى قيمة لها خلال مدة البحث وان معامل الاستقرار النقدي سجل (0.11) و(0.24) وهي تدل على ضغوطاً انكماشية خلال هذا العام ، اما في عام (2020) فقد سجلت الإيرادات انخفاضا ، ولقد انحرف معامل الاستقرار بشكل كبير عن الاستقرار النقدي مسجلاً حالة من انكماش بنسبة (-0.67) و (-0.56).

الجدول (2) ادوات السياسة المالية ومؤشرات الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2004-2020) (مليار

دينار)

السنوات	عرض النقد M1 (1)	معدل نمو M1 %	عرض النقد M2 (3)	معدل نمو M2 %	الناتج المحلي الاجمالي GDP (5)	معدل النمو GDP (6)	مؤشرات الاستقرار النقدي		
							معامل الاستقرار النقدي M1 (2/6)	معامل الاستقرار النقدي M2 (4/6)	معدل السيولة %
2004	10,148	\	12,254	\	35,429	\	\	\	\
2005	11,399	12	14,684	20	61,673	74	0.27	0.16	18
2006	15,460	36	21,080	44	95,588	55	0.79	0.65	16
2007	21,721	40	26,956	28	107,828	13	2.18	3.08	20
2008	28,189	30	34,919	30	155,982	45	0.66	0.67	18
2009	37,300	32	45,437	30	139,330	-11	-2.82	-2.91	27
2010	51,743	39	60,386	33	159,253	14	2.3	2.79	32
2011	62,474	21	72,177	20	211,300	33	0.6	0.64;2	30
2012	63,736	2	75,466	5	251,907	19	0.24	0.11	25
2013	73,830	16	87,679	16	271,100	8	2.12	2	27
2014	72,692	-2	90,728	3	258,900	-5	-0.77	0.4	28
2015	65,435	-10	82,595	-9	207,900	-20	0.46	0.5	31

35	-3.45	-4	-2	203,900	7	88,081	8	70,733	2016
32	0.14	0.09	11	225,700	2	89,441	1	71,161	2017
27	-0.20	-0.23	13	254,800	-3	87,175	-3	68,766	2018
31	2.05	2.89	9	277,885	19	103,400	26	86,800	2019
52	-0.56	-0.67	-28	198,774	16	119,900	19	103,400	2020

المصدر : الجدول اعلاه من اعداد الباحثة بالاعتماد على المصادر الاتية :

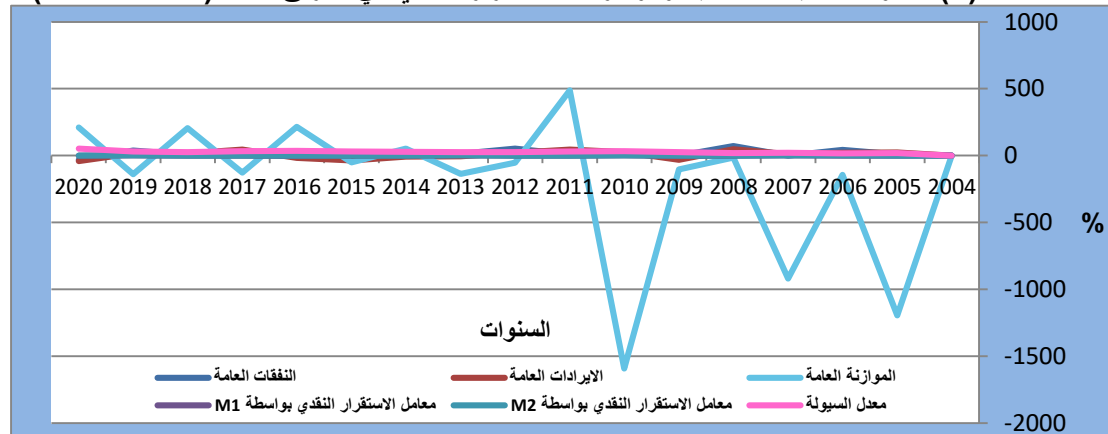
- وزارة المالية ، قسم الموازنة ، الموازنة العامة للعراق ، سنوات متفرقة .
- المصرف المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ، النشرات الاحصائية السنوية ، سنوات متفرقة.

اما فيما يخص معدل السيولة العامة ، ففي عام (2004) كانت الايرادات العامة في حالة انخفاض ، وقد سجل معدل السيولة نسبة اقل من النسبة المعيارية البالغة (30%)، اي ابتعد عن حالة الاستقرار النقدي . وفي الاعوام التالية عندما بدأت الايرادات العامة بالارتفاع ، ارتفع معدل السيولة واقترب الى النسبة المعيارية مسجلا حالة استقرار في عام (2011) ، وكانت الايرادات العامة في تلك المدة في حالة ارتفاع ، وفي عام (2012) سجلت الايرادات العامة اعلى قيمة لها ، اما معدل السيولة فسجل انخفاضا خلال هذا العام . واستمر معدل السيولة بالتذبذب مع تذبذب الايرادات العامة .

3- تأثير الموازنة العامة في الاستقرار النقدي

كانت الموازنة العامة في حالة تذبذب كبير بين عجز وفائض خلال مدة البحث ، ففي عام (2004) كانت الموازنة العامة في حالة عجز ، اما معامل الاستقرار النقدي بنوعية فقد كان بعيدا عن حالة الاستقرار مسجلا ضغوطا تضخمية خلال هذا العام ، اما في العام التالي فقد سجلت الموازنة العامة فائضا مقداره (4,439) مليار دينار ، اما معامل الاستقرار النقدي فقد انخفض مسجلا انكماشية وفي الاعوام التالية ارتفع معامل الاستقرار النقدي ، ثم عاد للانخفاض . وفي عام (2011) كانت الموازنة العامة في تلك المدة تسجل اعلى فائض خلال مدة البحث ، اما معاملا الاستقرار النقدي فقد كانا منخفضان ، وفي عام (2020) سجل معامل الاستقرار النقدي بنوعيه انكماشيا في قيمته متبعدا عن حالة الاستقرار ، اما الموازنة العامة في تلك المدة فقد كانت تعاني من عجز مقداره (-12,883) مليار دينار . اما معدل السيولة فقد كان في عام (2004) اقل من النسبة المعيارية ، اما الموازنة العامة فقد كانت تعاني من عجز في تلك المدة ، وفي العام التالي انخفض معدل السيولة اكثر وابتعد عن حالة الاستقرار ، وفي هذه المدة كانت الموازنة العامة تسجل فائضا . وفي عام (2011) كان معدل السيولة مستقرا عند النسبة المعيارية ، اما الموازنة العامة فقد كانت تسجل فائضا مقداره (30,359) مليار دينار . وفي عام (2020) كان معدل السيولة مرتفعا حيث بلغ (52%) ، اما الموازنة العامة فقد كانت تسجل عجز خلال تلك المدة .

الشكل (2) : ادوات السياسة المالية ومؤشرات الاستقرار النقدي في العراق للمدة (2004-2020)



المصدر : الشكل اعلاه من اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات الموجودة في الجدول (2).

ويبدل هذا التدهور في معامل الاستقرار النقدي الى عدم تبني هدف استقرار حقيقي من قبل السياسة المالية ، كما ويبدل الى ان اغلب الإجراءات التي اتخذتها السياسة المالية في خصوص ادارة وتوجيه المتغيرات النقدية باتجاه الاستقرار النقدي هي إجراءات غير سليمة والتي ادت الى معدلات النمو المتدهورة للنتائج المحلي الاجمالي وهذا دليل على غياب التوجهات الحقيقية لتحقيق الاستقرار ، وعدم جدية السياسة المالية التي اتبعت في هذه السنوات وذلك لكونها لم تستطع التغلب على الظروف الطارئة التي واجهها الاقتصاد العراقي في هذه المدة والتي كان لها الدور الاساسي في ضعف الاداء الاقتصادي والتذبذب الحاصل في الاستقرار النقدي .

أولاً:- الاستنتاجات

- 1- ان غياب الرؤى الاقتصادية وعدم وضوح اتجاه النظام الاقتصادي في العراق ادى الى ضعف الادارة وعدم التنسيق بين اهدافها وانشطتها الاقتصادية بالإضافة الى ضعف وهشاشة البنية القانونية والاجتماعية والاقتصادية للبلد ، وتخطب السياسات الاقتصادية في ادائها طيلة سنوات البحث ، ادت الى تحجيم عمل ادوات السياسة المالية وتقليل دورها في الوصول الى هدف الاستقرار النقدي .
- 2- غياب الوعي الاقتصادي للأفراد اثر سلباً على عمل الادوات والمؤشرات التي كانت تعمل بها السياسة المالية، وشوه الية عمل السوق الاقتصادية ، وكان له الدور في عدم استجابة مؤشرات الاستقرار النقدي للتغير الحاصل في ادوات السياسة المالية .
- 3- ان الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وبسبب تقلب اسعارها في الاسواق العالمية ، نشب تذبذب كبير في معدل نمو الاقتصاد العراقي ، والذي كان يعتمد بشكل شبه التام على الواردات النفطية في تمويل النفقات العامة للدولة ، وهذا بدوره سلب من السياسة المالية الكثير من فاعلية ادواتها ، مسبباً حالة من عدم الاستقرار النقدي خلال سنوات البحث .
- 4- لم يسجل معامل الاستقرار النقدي اي حالة من الاستقرار خلال مدة البحث ،وعلى الرغم من التذبذب الحاصل في معامل الاستقرار الا ان السمة الغالبة عليه هي ضغوط انكماشية .
- 5- كان معدل السيولة بعيد كل البعد عن حالة الاستقرار في اغلب مدة البحث ومسجلاً حالة من الانكماش في اغلب الاعوام، ولكن على الرغم من ذلك فقد سجل في عام (2011) فقط حالة استقرار.
- 6- معامل الاستقرار النقدي الذي تم استخراجه من عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) لا يختلف كثيراً عن معامل الاستقرار النقدي الذي تم استخراجه من عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2) . ومن خلال الشكل البياني نلاحظ التماثل الحاصل في خط سيرهما .
- 7- النفقات العامة كانت متذبذبة بصورة كبيرة ، ولكن على الرغم من هذا التذبذب الحاصل في النفقات العامة الا انه في اغلب الاحيان كانت هي الاكثر تأثيراً على معامل الاستقرار النقدي من بقية ادوات السياسة المالية.

ثانياً :- التوصيات

- 1- ضرورة العمل على تنويع صادرات العراق خارج اطار النفط ، اي التقليل من الاعتماد على النفط كونه المصدر الرئيسي للدخل في الناتج المحلي الاجمالي وتنويع باقي مصادر الدخل الاخرى ، وذلك في سبيل التخلص من مشكلة التذبذب بالناتج المحلي الاجمالي (GDP) بسبب التغير الحاصل لأسعار النفط في الاسواق العالمية وذلك من خلال اعادة هيكلة القطاع الانتاجي .
- 2- العمل على ترشيد النفقات العامة للعراق التي تستمر بالارتفاع بصورة كبيرة ، وذلك من خلال اتباع مبادئ اكثر فاعلية لضمان الوصول الى استقرار اقتصادي حقيقي وفعلي .
- 3- اعادة النظر في الاساليب والادوات التي تنتهجها السياسة المالية في معالجة حالة عدم الاستقرار النقدي . في سبيل الوصول الى خلق الية او وسيلة تكون اكثر فاعلية و اكثر تأثيراً في سبيل الوصول الى الاستقرار النقدي .
- 4- بناء سياسة اقتصادية تهدف الى تنشيط القطاعات الزراعية والانتاجية والصناعية والسياحية ، في سبيل سد الطلب المتزايد ، وتقليل الاعتماد على الاستيرادات والتي تسبب ضغوطاً تضخمية اي تسبب حالة عدم استقرار نقدي .

المصادر العربية

أولاً- الكتب:-

- 1- اسامة بن محمد ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، الطبعة الاولى ، دار النشر العلمي والمطابع ، المملكة العربية السعودية ، 2000
- 2- بشار وليد يزيد ، التخطيط والتطوير الاقتصادي ، دار الراءية للنشر والتوزيع ، عمان- الاردن ، 2008
- 3- حامد عبد المجيد دراز ، دراسات في السياسة المالية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، مصر ، 1988
- 4- خالد خضر الخير ، المبادئ العامة في فهم المالية العامة والموازنة ، المؤسسة الحديثة للكتاب ، لبنان، 2014
- 5- خليفي عيسى ، هيكل الموازنة العامة للدولة ، دار النفاس للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن ، 2011
- 6- رحيم كاظم حسن الشرايع ، الاقتصاد العراقي بين الضغوط التضخمية ومشكلة البطالة ، دار الدكتور للعلوم الادارية والاقتصادية والعلوم الاخرى ، بغداد- العراق ، 2017 .
- 7- سامي خليل ، النظريات والسياسات النقدية والمالية، الطبعة الثانية، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1982 .
- 8- سامي خليل ، النقود والبنوك ، الطبعة الثانية، مؤسسة الكميل للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1989 .
- 9- سامر عبد الهادي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان- الاردن ، 2013 .
- 10- صالح خصاونة ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، الطبعة الثانية ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان- الاردن ، 1999
- 11- طارق لحاج ، المالية العامة ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان، 1999
- 12- عبد العزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية الإحصائية، دار النهضة العربية، 1980.

- 13- عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات النقود والبنوك، الدار الجامعية، مصر، 2010 .
 - 14- عيسى خليفي ، هيكل الموازنة العامة للدولة في ظل الاقتصاد الاسلامي ، دار النفائس ، عمان- الاردن ، 2011.
 - 15- عبد الغفور ابراهيم احمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، الاردن ، 2013.
 - 16- محمود حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان- الاردن ، 2000 .
 - 17- محمد عبد العزيز عجمية ، مصطفى رشدي شيحة ، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية ، الدار الجامعية ، الاسكندرية- مصر ، 1982 .
 - 18- ميرندا زغول رزق ، النقود والبنوك ، جامعة بنها – كلية التجارة ، مصر، 2008- 2009.
 - 19- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، الطبعة الثانية، دار المريخ للنشر والتوزيع، الاردن ، 2009.
- ثانيا - الرسائل والاطاريح :
- 1- احسان جبر عاشور ، اداة السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2011) ، مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد وجزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم الاقتصادية ،بغداد ، 2013 .
 - 2- سعيدان عمر ، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار النقدي (دراسة حالة البنك المركزي الجزائري) ، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسات ، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2009 .
 - 3- صبرينة بن عبدة ، كريمة سليم ، علاقة تغيرات اسعار البترول بالاستقرار النقدي في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية جامعة العربي التبسي – تبسة- ، الجزائر ، 2016 .
 - 4- عبد الجليل شليق ، استخدام ادوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر 1990- 2009 ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 2012.
- ثالثا- البحوث والمقالات والدوريات:
- 1- اميمة طوقان ، دور البنوك المركزية في ارساء السياسة النقدية ، مؤتمر مستجدات العمل المصرفي في سوريا في ضوء التجارب العمومية والعالمية ، تموز 2005 .
 - 2- صلاح محمود حسين ، معامل الاستقرار النقدي في الاقتصاد السعودي (1397- 1403 هجري) ، مجلة جامعة الملك سعود ، السعودية 1998 .
- رابعا - التقارير الرسمية والنشرات الدورية :
- 1- المصرف المركزي العراقي ، النشرة الاحصائية السنوية من عام (2003)، وحتى عام (2020)، بغداد المديرية العامة للإحصاء والابحاث .
 - 2- وزارة المالية قسم الموازنة العامة ، الموازنات العامة للعراق الحسابات الختامية لجمهورية العراق للمدة من (2004) وحتى عام (2020) .

Foreign References

I- books:

- 1- Edward Shapiro , " macroeconomic Analysis" , fifth Ed, Hart court Jovanovich ,New York , 1982.
- 2- Kimberly Amadeo, Discretionary Fiscal policy ,balance US Economy ,updated the September ,8,2016.
- 3- Philip . A. Klein, the Management of Market, Oriented Economics A Comparative -Perspective Wadsworth the Publishing company, Belmont, California, 1973.

II- Articles and Research:

- 1- Blinder,A, General discussion : monetary policy and asset price volatility, fed of Kansas City Economic Review ,4 th quarter , 139-140, 1999.

III -Internet :

- 1- Monetary policy :what is monetary policy ,at <https://www.investopedia.com>
- 2 - The role of fiscal and monetary policies in the stabilisation of the economic cycleh , <https://www.ecb.europa.eu/press/key/date/2005/html/sp051114.en.html>

The impact of fiscal policy on achieving monetary stability in Iraq: an analytical study for the period 2004-2020

Abstract:

The Iraqi economy faces many economic crises, which negatively affect the monetary stability of Iraq, and the research aims to know the impact of financial policy tools in achieving monetary stability, and any of these tools that have the greatest impact in achieving the goal of monetary stability, and in order to reduce the efforts made by officials About setting the financial policy in order to achieve the best results and so that they can develop future plans that have a greater impact on the economy. The importance of the research stems from the importance of monetary stability and the positive or negative effects it causes in the economy. It is concluded through the research that the effect of fiscal policy is weak in reaching the goal of monetary stability for Iraq in light of the fluctuations and fluctuations that occur in the financial policy tools. However, public expenditures as a tool for fiscal policy have the greatest impact compared to other tools of fiscal policy in the field of monetary stability.

Keywords: fiscal policy, fiscal policy tools, monetary stability.

.....
.....
.....